الغانم يعزي نظيريه المصريين بضحايا حادث تصادم قطاري ركاب

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مؤخرا ببرقيتين إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الدكتور حنفي الجبالي، ورئيس مجلس الشيوخ عبدالوهاب عبدالرزاق، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث تصادم قطاري ركاب في محافظة سوهاج والذي أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والمصابين،سائلاً المولى جلت قدرته أن يرحم الضحايا وأن يعجل في شفاء المصابين.

كما بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيسة البرلمان في جمهورية بنغلاديش الشعبية شيرين شارمن شودري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

«الميزانيات» تستعرض ميزانية «التجارة» وملاحظات «المحاسبة» في شأنها

رياض عواد

تناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي اليوم الاحد تقديرات ميزانية وزارة التجارة والصناعة للسنة المالية 2022/2021 والحساب الختامي لوزارة التجارة والصناعة للسنة المالية 2020/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة في شأن الحساب الختامي لوزارة التجارة والصناعة الواردة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية عن السنة المالية 2019 /2020، بالإضافة إلى مناقشة المخالفات المالية التي أوردها جهاز المراقبين الماليين على وزارة التجارة والصناعة الواردة في تقريره الختامي عما أسفرت عنه رقابته المسبقة على تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2020/2019.

وذلك بحضور ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية وجهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية.

لجنة الميزانيات

نواب يحذرون من «خديعة حكومية»

تابعت الوسط مؤخرا ما تناوله بعض النواب على وسائل التواصل الاجتماعي «تويتر» بالتفاعل على بعض القضايا حيث قال النائب صيفي الصيفي: رسالة إلى الشعب الجلسة القادمة مصيرية ومفصلية بتاريخ الكويت، وعلى النواب الانتصار للإرادة الشعبية والدستور والعدالة ومقاطعة قسم الحكومة.

وأضاف الصيفي ومن يحضر من النواب خصوصا الـ 38 يتحمل تبعات إعطائهم الثقة للحكومة.

بدوره كتب النائب عبدالكريم الكندري : احتجاز مواطنين لتواجدهم بساحة الارادة في مخفر الصالحية ليس له أي أساس قانوني وعلى وزير الداخلية التوجيه بالافراج عنهم فوراً.

وكتب النائب فارس العتيبي: مناورة الحكومة وبعض النواب في إقرار القوانين الشعبية في أول جلسة هي مناورة مكشوفة وعبث سياسي في قرار الأمة لصرف النظر عن القضية الحقيقة وهي مصير الأمة وكرامتها.

واضاف النائب خالد العتيبي: من الحصافة عدم التصديق بأن ضمير الحكومة استيقظ أخيراً لإقرار حزمة قوانين وبأول جلسة ، فهذه الخديعة الحكومية فقط لتمكينها من أداء القسم وعلى النواب الحذر من الوقوع بهذا الفخ

وقال النائب ثامر السويط: محاولات الخلط لا تنطلي على الشعب، ويتوهم من يراهن على كسر الناس وإذلالهم بسبب احتياجاتهم ومطالبهم لأنهم سينالونها بارادتهم عبر نوابهم وبرؤوس مرفوعة، فإرادة الناس وأصواتهم الحرة تعلو فوق مشاريعهم ومؤامراتهم.

وزاد النائب محمد المطير : الضحك على الذقون الذي يمارسه مرزوق بإدراج قضايا مهمة على جدول أعمال الجلسة القادمة، ما هو إلا خلط مفضوح للأوراق ليفرض على النواب مشاركته في ظلم أحد أبناء الشعب الكويتي

صيفي الصيفي

ثامر السويط

خالد العتيبي

المناور: اختبارات تعجيزية في تعيينات «النفط»

أسامة المناور

قال النائب أسامة المناور إن أبناء وبنات الكويت الذين انتظروا سنوات حتى يُفتح باب التعيينات في شركات النفط فوجئوا بشروط قاسية وباختبارات تعجيزيّة.

وأضاف : حُق اليوم أن يتم قبول كل من اجتاز الاختبارات المرهقة خاصة أن شركات النفط تستوعب ذلك، وسيكون لنا مع الوزير حديث بهذا الشأن.

الشاهين يسأل عن عدم خضوع ركاب طائرة خاصة للاشتراطات الصحية

اسامه الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود، عن حقيقة هبوط طائرة خاصة بمطار الكويت الدولي، ثم مغادرتها في اليوم التالي مباشرة، من دون إخضاع من كانوا على متنها للاشتراطات الصحية القائمة.

ونص السؤال على ما يلي:

تعد سيادة القانون وتطبيقه بالتزام وانضباط واجبة على عاتق جميع المسؤولين في الدولة، وهي مسؤولية مناطة برجال الأمن وكبار المسؤولين بأهمية مضاعفة، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمنافذ الحدودية والصحة العامة.

وقد نمى إلى علمي أن فنانا خليجيا قدم عبر مطار الكويت الدولي لإحياء حفل خاص من دون إخضاعه ومن كانوا معه للاشتراطات الصحية القائمة.

لذا يرجى إفادتي بالآتي:

– هل هبطت طائرة خاصة في يوم 11 يناير 2021 الماضي بمطار الكويت الدولي، أو خلال أيام قليلة قبل أو بعد هذا التاريخ، ثم غادرت في اليوم التالي مباشرة، من دون إخضاع من كانوا على متنها للاشتراطات الصحية القائمة؟ مع تزويدي بالوثائق والبيانات الدالة على الإجابة، وإجراءاتكم تجاهها.

المويزري لوزير المالية: ما إجراءاتكم تجاه المدانين بجرائم غسل الأموال والنصب العقاري ؟

وجه النائب شعيب المويزري سؤالين برلمانيين إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة في شأن البنك المركزي والبنوك التجارية بالكويت، نص السؤال الأول على الآتي:

حسبما جاء في رد بنك الكويت المركزي على البند الأول من سؤالنا البرلماني الذي سبق توجيهه إلى وزير المالية بتاريخ 30 أكتوبر 2019 بخصوص صدور حكم قضائي نهائي بات بإدانة مجموعة من الشركات والأفراد بجرائم غسل الأموال متحصلة من جريمة نصب واحتيال بمشاريع عقارية في الطعن رقم (84/2019) تمييز جزائي، بحيث شمل الرد على السؤال الأول البند الثاني " أما بشأن الوقائع التي يتضمنها السؤال، نود التنويه إلى أن بنك الكويت المركزي واستشعاره بمسؤوليته الاجتماعية وحرصه على الصالح العام، سبق أن بادر قبل وقوع تلك المشكلة بالكتابة إلى كل من النيابة العامة، وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال 20/1/2016، 25/4/2016، 26/4/2016 على الترتيب منوها إلى ما أشار إليه اتحاد العقاريين عن الإعلانات المنشورة في الصحف اليومية والمواقع الإلكترونية بشأن عروض عقارية بمضمون استثماري خارج دولة الكويت ...إلخ.

ووفقا لهذا الرد، وهو إقرار بنك الكويت المركزي بعلمه التام نافي الجهالة بوجود جرائم غسل أموال، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

– هل حجز البنك المركزي على المبالغ الخاصة بهذه الشركات قبل تحويلها إلى الخارج؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما مبررات ذلك؟

ونص السؤال الآخر على الآتي:

وفقا للمادة رقم (110) من قانون التجارة الكويتي رقم (68) لسنة 1980 أنه " لا يجوز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد، ولا يجوز في أي حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون، ومن دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية وبما يوضع من قواعد للقروض طويلة الأجل. " ، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) هل تقاضت أي من البنوك التجارية في الكويت فائدة على متجمد الفوائد لأي عميل لديها؟ وهل تم تقاضي فوائد أكثر من رأس المال (أصل الدين منذ سنة 2000 حتى 2020؟ وهل استرجعت فوائد غير قانونية تحصلت عليها البنوك التجارية من العملاء ؟

(2) هل صدرت أي ملاحظات أو مخالفات على البنوك التجارية في هذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما إجراءاتكم تجاه تلك الملاحظات أو المخالفات؟ يرجى إفادتي مع دعم إجابتكم بالمستندات.

(3) هل رصد أي فوائد غير قانونية (أي مخالفة لنص المادة 110) من القانون المشار إليه قامت البنوك التجارية في الكويت بتحصيلها من العملاء؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فهل استرجعت تلك الفوائد؟ وإذا لم تسترجع تلك الفوائد فهل حوسب محافظ بنك الكويت المركزي على تقصيره وتفريطه في القيام بمسؤولياته القانونية التي منحها له القانون؟

(4) ما آلية إقراض البنوك التجارية العملاء من حيث سعر الفائدة وسعر الخصم مع التفصيل لسعر الفائدة وسعر الخصم المتحصل عليها من البنوك منذ سنة 2000 حتى 2020؟

(5) كم سعر الخصم الذي يتحصله البنك المركزي من البنوك فوق سعر الفائدة التي تؤخذ من عملاء البنوك؟ وما السند القانوني وآلية احتسابه؟

(6) هل يتحصل البنك المركزي على أي فائدة أو رسم أو سعر خصم أو أي مبالغ مالية في أي شكل كان من البنوك التجارية في دولة الكويت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى إفادتي بتفصيل تلك الفوائد أو الرسم أو المبالغ المالية مدعومة بالسند القانوني لها.

(7) هل يتقاضى البنك المركزي جزءا من الفائدة التي تدفع من العملاء للبنوك التجارية تحت مسمى سعر الخصم؟

(8) كم أرباح البنك المركزي التي جناها منذ سنة 1992 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل تورد هذه الأرباح لخزينة الدولة؟ وتحت أي مسوغ تجنى هذه الأرباح؟

(9) كم سعر الفائدة التي تتقاضاها البنوك للقروض الشخصية وسعر الفائدة للقروض التجارية؟

شعيب المويزري

الصالح يسأل وزير المالية عن خطة الإصلاح الاقتصادي

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة في شأن خطة الحكومة للإصلاح الاقتصادي.

ونص السؤال على الآتي:

نمي إلى علمي أن الحكومة تسعى إلى تطبيق خطط إصلاح اقتصادي تحمل في طياتها رفع الأسعار السلع والخدمات وفرض ضرائب جديدة، ولما كانت مثل هذه التوجهات تزيد من أعباء المواطنين وتهدد استقرارهم المعيشي خصوصا فئة متوسطي ومحدودي الدخل، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) هل هناك خطط حكومية تتعلق بالإصلاح الاقتصادي؟ وما الأسس التي بنيت عليها الوزارة خططها في الإصلاح الاقتصادي؟

(2) ما خطة الوزارة لضمان عدم المساس بمحدودي ومتوسطي الدخل في خططها للإصلاح الاقتصادي؟ وهل لديكم تعريف واضح لهذه الفئة؟ مع تزويدي بأعداد الأسر الكويتية التي تدخل ضمن متوسطي ومحدودي الدخل ومعيار التصنيف الذي اعتبرت هذه الأسر على أساسه أنها ضمن هذه الفئة.

(3) هل أعدت الوزارة خططا لزيادة أسعار السلع والخدمات وفرض ضرائب على المواطنين وتقليص أعداد البعثات وخفض المكافآت والرواتب؟

(4) هل تعتزم الحكومة إجراء مسح جديد لتصنيف المواطنين حسب المداخيل لضمان عدم تأثير أي إجراءات اقتصادية على محدودي ومتوسطي الدخل؟ وما الضمانات التي ستقدمها الحكومة لهاتين الشريحتين؟

خليل الصالح

الصقعبي لوزير التربية: هل هناك خطة لتطعيم المعلمين والإداريين؟

وجه النائب د.عبد العزيز الصقعبي سؤالا إلى وزير التربية د.علي المضف، عن خطة تطعيم المعلمين والإداريين من أفراد الهيئة المدرسية قبل افتتاح المدارس. ونص السؤال على ما يلي:

على خلفية الاجتماعات المتعددة بين وزارتي الصحة والتربية في شأن عودة الطلبة التدريجية الآمنة لمقاعد الدراسة حسب توصيات المختصين أسوة بدول مجلس التعاون الخليجي والتصريحات المتكررة على وسائل الإعلام والصحف ووكالات الأنباء ووسائل التواصل الاجتماعي من وزارة التربية.

وعلى خلفية تقديم رئيس اللجنة التعليمية في مجلس الأمة أ.د. حمد المطر مقترحا حول «دليل إرشادات فتح المدارس» لتنظيم التعليم الهجين والمكون من (27) بندا والمقدم إليكم بواسطة رئيس مجلس الأمة بتاريخ 30 يناير 2021.

وعلى خلفية اجتماع مجلس الوكلاء في وزارة التربية المنعقد في 3 مارس 2021 والذي نمى إلى علمي أنه ناقش أوضاع المعلمين من فئة غير محددي الجنسية (البدون) لحصر أعداد الذين لم يجددوا بطاقاتهم لإنهاء خدماتهم " كما تداولته وسائل الإعلام المحلية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –هل أعدت خطة مفصلة لتطعيم المعلمين والإداريين من أفراد الهيئة المدرسية قبل افتتاح المدارس؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالخطة المفصلة حول إجراءات وتعداد تقديم التطعيم لوباء (كوفيد–1) للمعلمين والإداريين وطواقم العمل كاملة مع تزويدي بصورة ضوئية منها ونسب الإنجاز وأنظمة المتابعة وأي مراسلات أو محاضر اجتماع داخلية أو خارجية مع وزارة الصحة لتعجيل وتنظيم التطعيم للمعنيين بالشأن التعليمي وافتتاح المدارس.

2 –هل أعدت خطة مفصلة لعودة التعليم الآمن في المدارس؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالخطة المفصلة بإجراءات عودة الطلبة الآمنة للمدارس والمنهجة بحسب عدد الإصابات بالمجتمع شاملة الإجراءات الاحترازية والشروط الوقائية لمنع العدوي والمتضمنة إجراءات الدخول والخروج المجدولة لكل من الطلبة والمعلمين والإداريين والعاملين في جميع الخدمات الأساسية والمساندة، وبروتوكول التعامل مع حالات الاشتباه والإصابة والمخالطة والعزل –إن وجد–، ومتضمنة المساحات المختلفة بما يتوافق مع احترازات التباعد الجسدي.

3 –هل أعدت قوائم بالاحتياجات وبالميزانية كاملة للمستلزمات الوقائية كالكمامات والمعقمات وأجهزة قياس الحرارة وغيرها من مستلزمات؟ وهل أعدت ميزانية للمعدات التكنولوجية مثل الكاميرات، والأجهزة، والإنترنت، وغيرها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالقوائم والميزانيات المعدة وتزويدي بالمراسلات ومحاضر الاجتماعات التي عقدت بهذا الخصوص.

د.عبدالعزيز الصقعبي

البرلمان العربي يدين هجوم ميليشيا الحوثي الإرهابية على مناطق سعودية

أعرب البرلمان العربي عن إدانته واستنكاره الشديدين لاستهداف ميليشيا الحوثي الإرهابية محطة لتوزيع المنتجات البترولية في جازان بالمملكة العربية السعودية والتي نتج عنها نشوب حريق في أحد خزانات المحطة، وهجومها في ذات الوقت بعدد من الطائرات المسيرة المفخخة وصاروخا باليستيا باتجاه المملكة العربية السعودية.

كما ندد البرلمان العربي بتصعيد ميليشيا الحوثي الإرهابية بهجومها بالطائرات المسيرة المفخخة ومحاولة استهدافها جامعتي جازان ونجران والمدنيين والمنشآت المدنية والأعيان المدنية في المنطقة الجنوبية من المملكة العربية السعودية.

وحذر البرلمان العربي، من تكرار هجمات ميليشيا الحوثي الإرهابية على المنشآت النفطية والحيوية بالمملكة والتي تستهدف أمن الطاقة العالمي وتهدد حركة التجارة العالمية وتزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها، معتبراً أنها أعمال إرهابية جبانة تنفذها جماعة الحوثي بدعم من إيران وتنفيذا لمخططاتها التخريبية في المنطقة.

ودعا البرلمان العربي، إلى المجتمع الدولي لاتخاذ موقف حاسم وجاد لردع ميليشيا الحوثي الإرهابية عن أعمالها الإجرامية التي تستهدف المنشآت الحيوية والمدنية.

وجدد البرلمان العربي تضامنه مع المملكة والوقوف معها في خندق واحد ودعمها في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها.

وأشاد البرلمان العربي باحترافية قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن التي تمكنت من التصدي وتدمير ثمانية طائرات مسيرة مفخخة كانت تستهدف المدنيين والأعيان المدنية في خميس مشيط ونجران وجازان.(البرلمان العربي